

صيغ الاستثمار في البنوك الإسلامية في اليمن

بين النظرية والتطبيق

د. عبد الحكيم محمد غالب

أستاذ مساعد ورئيس

قسم العلوم المالية والمصرفية

كلية العلوم الإدارية

جامعة تعز

ملخص البحث

تمثل عملية الاستثمار والتمويل في البنوك الإسلامية الأساس في المساهمة والمشاركة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كون الاستثمار في البنوك الإسلامية لا يهتم بتحقيق المنافع الفردية للمستثمر فحسب، وإنما تحقيق حاجات المجتمع الحقيقية ككل، بما يجسد الأهداف التي تسعى البنوك الإسلامية لتحقيقها. لذلك فإن الاستثمار في البنوك الإسلامية له طبيعة خاصة تميزه عن الاستثمار في البنوك الأخرى التقليدية، إذ تعتمد عملية الاستثمار والتمويل في البنوك الإسلامية على أساليب وصيغ إسلامية تستند مشروعاتها وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية بعيدة عن التعامل بالفائدة (الربا) أخذاً وعطاءً . وقد استهدف البحث بالدراسة والتحليل التعرف على صيغ التمويل المختلفة المعمول بها في البنوك الإسلامية اليمنية، وتقييم مدى تطبيقها لتلك الصيغ الإسلامية في توظيف الأموال. وخلص البحث إلى أن البنوك الإسلامية في اليمن لا تزال تعتمد على عمليات التمويل بالمرابحة بشكل أساسي ، فهي تشكل الجانب الأكبر في توظيف الأموال في محافظ البنوك الإسلامية ؛ تتفاوت من بنك لآخر، وتشكل في المتوسط حوالي ٨٠ % تقريباً من إجمالي عمليات الاستثمار والتمويل من ٢٠٠٥ إلى ٢٠١١ م ، إضافة إلى استخدام محدود ومتواضع لبعض صيغ الاستثمار الأخرى كالمضاربة والمشاركة والاستصناع، وانعدام استخدام صيغة بيع السلم كلياً من محافظة الاستثمار في البنوك الإسلامية اليمنية، كذلك انعدام بعض صيغ الاستثمار كصيغة الاستصناع، والإجارة المنتهية بالتملك من الاستخدام في بعض البنوك الإسلامية.

مقدمة البحث:

حققت البنوك الإسلامية- في السنوات القليلة الماضية في مختلف الدول التي أنشئت فيها- نجاحات كبيرة ونتائج مذهلة في مجالات التمويل والاستثمار وجذب الودائع على المستوى المحلي والإقليمي والدولي ، فقد قدرت ودائع البنوك الإسلامية في نهاية عام ٢٠٠٣م، أكثر من ٢٠٢ مليار دولار أمريكي، وبلغ حجم تعاملاتها أكثر من ٤٠٠ مليار دولار أمريكي تقريباً، إضافة إلى التزايد المستمر في عدد البنوك الإسلامية ومراكز المال الإسلامية وغيرها من مؤسسات التمويل والاستثمار الإسلامي إلى أن وصلت أكثر من ٢٦٥ بنكاً في العالم ، مما دعا عدداً من البنوك غير الإسلامية لفتح نوافذ مصرفية إسلامية، وتحول بنوك تقليدية إلى بنوك إسلامية (١).

وتعتمد عملية التمويل والاستثمار في البنوك الإسلامية على أدوات وصيغ إسلامية متعددة لا تتعامل بالفائدة ، كما هو الحال في البنوك التقليدية، إلا أن استخدام البنوك الإسلامية لصيغ الاستثمار الإسلامي يختلف فيما بين البنوك الإسلامية ذاتها ، ويرجع ذلك إلى السياسات الاستثمارية التي تتبناها وترسمها إدارة البنوك (القائمين

على إدارة البنوك الإسلامية)، نظراً إلى طبيعة المخاطر التي تكتنف صيغ الاستثمار الإسلامي وعزوف البنوك الإسلامية عن الاستثمار فيها، إذ يقتصر استخدامها على الأدوات والصيغ الأكثر ضماناً والأقل مخاطرة والمضمونة الربح، غير أن ذلك يمثل اختلالاً كبيراً في عملية الاستثمار في البنوك الإسلامية، ويحد من تحقيق البنوك الإسلامية لأهدافها في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية ولتي لا يمكن أن تتحقق إلا من التوسع في استخدام مختلف الصيغ الإسلامية المتاحة.

والبنوك الإسلامية في اليمن - على الرغم من حداثة إنشائها - حققت نجاحات كبيرة، واستطاعت أن تتنافس البنوك التقليدية في مجالات الاستثمار المختلفة وجذب الودائع وتحقيق الأرباح، والتغلب على كثير من الصعوبات، سواء في مجال التقنية الحديثة في العمل المصرفي، والكوادر البشرية المؤهلة أو في مجال التكيف مع طبيعة القوانين والتشريعات المنظمة للعمل المصرفي... ومع ذلك لا يزال تعامل البنوك الإسلامية في اليمن محدوداً ويقتصر على بعض صيغ الاستثمار والتمويل الإسلامي بشكل أساسي كعمليات المرابحة. الأمر الذي يحتم على البنوك الإسلامية في اليمن التوسع في استخدام الصيغ الإسلامية الأخرى المتاحة أمامها حتى تتمكن من المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

مشكلة البحث:

طبيعة الاستثمار في البنوك الإسلامية يختلف عنه في البنوك التقليدية، إذ تعتمد البنوك الإسلامية على صيغ إسلامية متعددة في عملية التمويل والاستثمار بعيدة عن الفائدة (الربا) أخذاً وعطاءً، ومع ذلك لا يزال هناك قصور كبير ومحدود في استخدام صيغ التمويل والاستثمار المختلفة في البنوك الإسلامية اليمنية، إذ تعتمد معظم تلك البنوك على بعض الصيغ الاستثمارية المحدودة، وربما تعتمد على صيغة واحدة للاستثمار التي تشكل نسبة كبيرة من إجمالي المحفظة الاستثمارية للبنك، الأمر الذي يجعل من عملية الاستثمار في البنوك الإسلامية لا ترقى إلى مستوى أهدافها المرسومة التي أنشئت من أجلها في المساهمة في تحقيق عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية من جهة، وعدم تحقيق العوائد والمكاسب الكبيرة؛ جراء توسعها في استخدام العديد من صيغ التمويل والاستثمار المتاحة من جهة أخرى.. من هنا يمكن صياغة مشكلة البحث في السؤال الآتي:

ما صيغ الاستثمار والتمويل الإسلامي المعمول بها في البنوك الإسلامية اليمنية بشكل أساسي في إطار سياساتها الاستثمارية والتمويلية؟

هدف البحث:

يهدف البحث إلى الدراسة والتحليل لصيغ الاستثمار والتمويل الإسلامي المتبعة في البنوك الإسلامية اليمنية بشكل خاص، وذلك لمعرفة أوجه القصور في مستوى تطبيق صيغ الاستثمار الإسلامي المختلفة.

فروض البحث: توظف البنوك الإسلامية في اليمن معظم مواردها المالية في صيغة المربحة بشكل أساسي.

منهج البحث:

اعتمد البحث على الأسلوب النظري في دراسة مفاهيم الاستثمار، والصيغ الإسلامية المختلفة للاستثمار التي تعتمد عليها البنوك الإسلامية في سياساتها الاستثمارية والتمويلية، بالإضافة إلى استخدام المنهج الوصفي التحليلي في تحليل وتقييم مدى تطبيق صيغ الاستثمار في البنوك الإسلامية اليمنية من واقع الميزانية العمومية للبنوك الإسلامية المنشورة في التقارير السنوية.

حدود البحث: الحدود الزمنية للبحث من (٢٠٠٥ إلى ٢٠١١م). أما الحدود المكانية للبحث فتشمل البنوك الإسلامية في اليمن وعددها أربعة بنوك إسلامية.

خطة البحث:

قسم البحث إلى المباحث الآتية:

المبحث الأول: مفاهيم أساسية في الاستثمار.

المبحث الثاني: صيغ الاستثمار الإسلامي.

المبحث الثالث: صيغ الاستثمار في البنوك الإسلامية اليمنية.

النتائج والتوصيات:

الهوامش:

المراجع:

الملاحق:

المبحث الأول

مفاهيم أساسية في الاستثمار

يحتل الاستثمار مكانة كبيرة في النشاط الاقتصادي في معظم الدول المتقدمة، كونه قادراً على زيادة الثروة الكلية والحقيقية للاقتصاد القومي لقدرته على خلق العوائد والتدفقات النقدية، بما يسهم في زيادة معدل النمو الاقتصادي الذي يعد أحد محركاته الأساسية، وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.. وعلى هذا الأساس ولغرض التأسيس النظري لمفهوم الاستثمار، نورد في هذا المبحث بعض التعريفات الأساسية التي تناولها عدد من الباحثين والاقتصاديين لمفهوم الاستثمار.

مفهوم الاستثمار:

بشكلٍ عام يعرف الاستثمار على بأنه: "التضحية بمنفعة حالية يمكن تحقيقها من إشباع استهلاك حالي، وذلك بقصد الحصول على منفعة مستقبلية أكبر يمكن تحقيقها من إشباع استهلاك مستقبلي". أو هو "التخلي عن أموال يمتلكها الفرد في لحظة زمنية معينة ولفترة من الزمن بقصد الحصول على تدفقات مالية مستقبلية تعوضه عن القيمة الحالية للأموال المستثمرة، وكذلك عن النقص المتوقع في قيمتها الشرائية بفعل عامل التضخم، وذلك مع توفير عائد معقول مقابل تحمل عنصر المخاطرة المتمثل باحتمال عدم تحقق هذه التدفقات"(٢). هذا المفهوم للاستثمار على وجه العموم لا يفرق بين المفهوم الاقتصادي والمفهوم المالي للاستثمار، وإنما ينظر للاستثمار من وجهة واحدة من حيث إنه تأجيل عاجل إلى أجل..

و في هذا السياق أيضاً يعرف الاستثمار بأنه: "التخلي عن أموال يمتلكها الفرد في لحظة معينة من الزمن قد تطول أو تقصر وربطها بأصل أو أكثر من الأصول التي يحتفظ بها لتلك الفترة الزمنية بقصد الحصول على تدفقات مالية مستقبلية"(٣).

إلا أنه يلاحظ على هذه التعريفات أنها على وجه العموم، و لم تحدد الجهات النظر المختلفة لمفهوم

الاستثمار من الناحية الاقتصادية والمالية، وكذلك مفهوم الاستثمار من الناحية الإسلامية، الأمر الذي يستدعي عرض وجهات النظر المختلفة لمفهوم الاستثمار من المنظور الاقتصادي، والمنظور المالي، وكذلك المنظور الإسلامي لمفهوم الاستثمار على النحو الآتي:

أولاً: المفهوم الاقتصادي للاستثمار:

يعرفه البعض بأنه: "مجموع التوظيف للأموال التي من شأنها زيادة الدخل وتحقيق الإضافة الفعلية إلى رأس المال الأصلي، من خلال امتلاك الأصول الإنتاجية التي تولد العوائد، نتيجة التضحية بمنفعة مالية للحصول على تدفقات مالية مستقبلية" (٤). أي يترتب عليه زيادة حقيقية في رأس المال تؤدي إلى زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد القومي.

من هذا التعريف، يتضح أنّ هناك أموالاً ومدخرات توظف في شراء أصول إنتاجية تمثل إضافة حقيقية جديدة لرأس المال الموجود وتولد عائداً أو منفعة في المستقبل، بواسطة تأجيل الحصول على منفعة حالية إلى المستقبل أو بعد فترة آجلة.

ويرى البعض أن الاستثمار عبارة عن تكوين رأس المال العيني الجديد الذي يتمثل في زيادة الطاقة الإنتاجية وزيادة الصافية في رأس المال الحقيقي للاقتصاد القومي.. أي خلق أصول رأسمالية جديدة تزيد من القدرة الإنتاجية للاقتصاد القومي. بمعنى أن يترتب على الاستثمار إضافة حقيقية إلى رأس مال المجتمع أو الاقتصاد القومي، أي أنه نوع من أنواع الإنفاق، ولكنه على أصول يتوقع منها تحقيق عائد على مدى فترة طويلة من الزمن يطلق عليها البعض اصطلاح إنفاق رأسمالي" (٥).

كذلك وتأكيداً على مفهوم الاستثمار من الناحية الاقتصادية، يعرف علماء الاقتصاد الاستثمار من منظور الاقتصاد الكلي بأنه: "التكوين الرأسمالي الذي يؤدي إلى نشأة أصول جديدة بجانب الأصول الموجودة حالياً، تؤدي إلى تحسين قدرتها الإنتاجية وزيادتها، وزيادة الثروة الحقيقية للاقتصاد في شكل دخول حقيقية و زيادة معدل النمو الاقتصادي (٦).

يلاحظ أن التعريفات السابقة لمفهوم الاستثمار من الناحية الاقتصادية تركز على الاستثمار الإنتاجي أو الحقيقي الذي يؤدي إلى زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد القومي، ويحقق التنمية الاقتصادية والاجتماعية . ثانياً: المفهوم المالي للاستثمار: هو توظيف المال في أصل من الأصول المالية يتمثل في شراء أسهم وسندات، وقبولات مصرفية وشهادات إيداع (٧)، بهدف الحصول على عوائد منتظمة ولا يترتب عليه أي قيمة مضافة للاقتصاد القومي، فيما عدا تحويل ورقة مالية أو أصل مالي أو نقل ملكية من البائع إلى المشتري.. وهذا ما يجري فعلاً في الأسواق المالية الثانوية من تداول للأوراق المالية. أي أنه الاستثمار الذي لا ينتج عنه زيادة حقيقية في إنتاج السلع والخدمات، وإنما نقل ملكية وسائل الإنتاج والأموال المستثمرة من مستثمر لآخر، حيث يحقق ذلك الإيرادات والوفورات المالية (٨).

من هنا يمكن القول؛ بأن الاستثمار المالي: هو الاستثمار في الأوراق المالية على اختلاف أنواعها المتداولة في الأسواق المالية الثانوية، ولا تمثل إضافة حقيقية للاقتصاد القومي، ولا تأخذ بعين الاعتبار هدف تحقيق التنمية الاقتصادية للمجتمع، وإنما يغلب على تلك الاستثمارات طابع المضاربات التي تبحث عن الربح السريع الذي لا يراعي الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية..

كما أنه يمكن القول؛ بأن تلك التعريفات السابقة للاستثمار أغفلت دور القيم في توجيه الاستثمار وترشيده، لما للقيم من دور مهم في العملية التمويلية والاستثمارية، فالاستثمار بوصفه حركة وعملاً لا بد له من قيم وضوابط تحكمه.

ثالثاً: المفهوم الإسلامي للاستثمار:

أما مفهوم الاستثمار من المنظور الإسلامي، فيختلف بعض الشيء، نظراً لخصوصية الاستثمار وطبيعته في البنوك الإسلامية التي تستند إلى أحكام الشريعة الإسلامية من حيث الضوابط الشرعية والأخلاقية اللازمة للاستثمار والتمويل الإسلامي، وكذلك الأهداف النهائية لعملية الاستثمار، فهناك قيود وضوابط على الاستثمار من الناحية الإسلامية.

وعلى هذا الأساس، يعرف الاستثمار من المنظور الإسلامي بأنه: "توظيف المسلم ماله وجهده في نشاط اقتصادي مشروع، بغرض الحصول على نفع يعود عليه وعلى غيره(٩).

وقد قيد هذا المفهوم للاستثمار بأنه لا يتعارض مع قواعد الشريعة من جهة، وتحقيق النفع للمجتمع كله كونه يدفع عجلة التنمية الاقتصادية من جهة أخرى.

وهناك من يعرف الاستثمار من المنظور الإسلامي بأنه: "الإضافة إلى الأصول الرأسمالية والمالية التي تحقق حاجات الإنسان الحقيقية المشروعة مادياً وفكرياً وروحياً وفقاً للأولويات وهو عبادة يمارسها الراعي والرعية"(١٠).

يلاحظ مما سبق، أن مفهوم الاستثمار من المنظور الإسلامي يتفق إلى حد كبير مع المفهوم الاقتصادي للاستثمار في زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد القومي، وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولكن مع التقيد والالتزام بالضوابط والأحكام الشرعية لعملية الاستثمار وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية، وبما يحقق حاجات الفرد المستثمر والمجتمع كله..

المبحث الثاني

صيغ الاستثمار الإسلامي

تعتمد سياسات الاستثمار والتمويل في البنوك الإسلامية على صيغ إسلامية متعددة تتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية التي تمثل الأساس الفكري والنظري لعملية الاستثمار والتمويل التي تقوم بها البنوك الإسلامية.. ويتناول هذا المبحث أبرز صيغ الاستثمار والتمويل الإسلامي المستخدمة في الوقت الحالي، وسيركز هذا المبحث بشكل موجز على الجوانب المصرفية دون التعرض إلى الجوانب الفقهية وما يثار فيها من خلافات بشأن مشروعية هذه الصيغ في الممارسات العملية للبنوك الإسلامية عند استخدامها لهذه الصيغ، وذلك على النحو الآتي:

أولاً: صيغة المرابحة:

تدخل صيغة المرابحة ضمن عقود البيع التي تقوم على أساس البيع بالثمن الأول مع زيادة ربح معلوم يتفق عليه الطرفان، وغالباً ما يأخذ التطبيق العملي للتمويل بالمرابحة في البنوك الإسلامية صيغة المرابحة للأمر بالشراء الذي يعد من أهم صيغ استثمار الأموال، وأحد أشكال التوظيف المصرفي في البنوك الإسلامية، بل من أهم الأنشطة الاستثمارية والتمويلية التي تعتمد عليها البنوك الإسلامية بشكل أساسي، إذ تشكل عمليات المرابحة نسبة كبيرة في محفظة الاستثمار في البنوك الإسلامية من إجمالي عمليات الاستثمار والتمويل.

ويتمثل مفهوم المرابحة للأمر بالشراء من الناحية المصرفية: بأنه عبارة عن اتفاق بين البنك الإسلامي والعميل على شراء البنك سلعة بأمر العميل بمواصفات محددة، ويبيعها للعميل بزيادة معلومة، مع بيان الثمن

الأساسي للسلعة، والتزام البنك بالبيع، ووعده من العميل بالشراء، ويتم دفع الثمن حسب إمكانياته وحسب الاتفاق مع البنك على تحديد الفترة الزمنية لسداد الأقساط (١١).

من هنا يمكن القول، بأن المراجعة أداة تمويل مصرفية تقوم بها البنوك الإسلامية بغرض توفير التمويل اللازم للأفراد والمؤسسات الذين لا تتوفر لديهم السيولة النقدية للشراء.

كما أن هذه الصيغة تسهم في دعم القطاع التجاري وتنشيطه كونه يمول التجارة الداخلية والخارجية، وكذلك دعم القطاع الصناعي من توفير المواد الخام ومستلزمات الإنتاج.

إضافة إلى ذلك، فإن توجه البنوك الإسلامية إلى استخدام صيغة المراجعة بشكل كبير، يرجع إلى انخفاض مخاطرها وسهولة التعامل بها؛ لأن ربح البنك محدد مسبقاً، ولا يرتبط بنشاط العميل، ولا تتطلب توافر الكفاءات المهنية العالية.

ثانياً: صيغة المشاركة:

تعد صيغة المشاركة أسلوباً للاستثمار والتمويل في البنوك الإسلامية بديلاً عن التمويل بالفائدة، إذ يقدم البنك الإسلامي نسبة محددة من رأس المال اللازم للاستثمار في مشروع اقتصادي معين، ولكن على سبيل المشاركة بين البنك والعميل، ويتم توزيع الأرباح بالنسب المتفق عليها (١٢).

من هنا تعرف صيغة المشاركة المصرفية بأنها: اتفاق بين البنك الإسلامي والعميل على العمل في مشروع ذي جدوى اقتصادية واجتماعية عالية بغرض تحقيق الربح، عن طريق المساهمة في رأس مال المشروع، فيقدم البنك حصة من إجمالي التمويل اللازم، و يقدم العميل الحصة المكتملة، بالإضافة إلى قيام العميل بإدارة المشروع والإشراف عليه (١٣).

و تبرز أهمية صيغة المشاركة في أن البنك ليس مجرد ممول، ولكنه مشارك لعمله، فالعلاقة ليست مجرد دائن ومدين، كما هو الحال عليه في البنوك التقليدية، ولكن العلاقة علاقة شريك بشريكه، إضافة إلى تحمل المخاطر التي قد تتعرض لها عملية المشاركة (١٤).

وهناك عدة أساليب في صيغة المشاركة من أبرزها:

- المشاركة المتناقصة المنتهية بالتملك: تعد الأكثر استخداماً في البنوك الإسلامية، وتعني انسحاب البنك من المشاركة في ملكية المشروع تدريجياً، على أن يحل الشريك محل البنك بعد سداد رأس المال بالبنك بالتدريج مع الأرباح في زمن محدد. ويعد هذا الأسلوب غاية في الأهمية في الترويج للاستثمار وانطلاق التنمية (١٥).

ثالثاً: صيغة المضاربة:

نظام تمويلي إسلامي يشترك فيه اثنان أو أكثر في عمل معين، أحدهما يقدم المال، ويسمى رب المال (البنك الإسلامي)، والآخر يشارك بعمله وخبرته وجهده ويسمى رب العمل أو المضارب، على أن تكون حصة كل منهما جزءاً شائعاً معلوماً من الربح المتفق عليه، أما الخسارة فتكون على رب المال، كون العامل سيخسر جهده ما لم يكون مقصراً في عمله.

والبنوك الإسلامية تعمل بصيغة المضاربة المشتركة، إذ يكون لها الصفة المزدوجة، فهي تكون رب العمل أمام المودعين الذين يودعون أموالهم بالبنك للاستثمار، وهي رب المال أمام المستثمرين الذين يأتون إلى البنك بغرض تمويلهم وفقاً للصيغ الاستثمارية المختلفة (١٦).

رابعاً: الاستصناع:

هو أسلوب تمويلي تستخدمه البنوك الإسلامية لمن يطلبه ، كتمويل الاحتياجات التي تتطلبها المنشآت الصناعية، وهي احتياجات ضخمة ومهمة لعمليات الاستثمار في القطاع الصناعي الذي يلعب دوراً حيوياً في الاقتصاديات المعاصر (١٧).

خامساً: صيغة السلم:

يمثل أحد صيغ الاستثمار والتمويل الإسلامي المناسبة في البنوك الإسلامية التي يمكن أن تستخدم في مختلف الأنشطة الاقتصادية المعاصرة، وذلك بواسطة البيع الآجل بثمن عاجل، حيث تستطيع البنوك الإسلامية أن تمول الشركات التي تنتج السلع الزراعية أو الصناعية عن طريق شراء السلعة بالمواصفات المحددة ودفع الثمن نقداً للمنتج، بينما تسلم السلعة للبنك في الأجل المعلوم المحدد في عقد السلم.

وهذا الأسلوب التمويلي يمنح المنتج أو المزارع سيولة تمكنه من الاستمرار في الإنتاج دون توقف، وتمكن البنوك الإسلامية من الحصول على السلعة بسعر أقل من السعر السائد في السوق للسلع المماثلة، والحصول على أرباح عالية عند إعادة بيعها ، كما أن عملية الاستثمار والتمويل في صيغة السلم يجعل البنوك الإسلامية تتوجه نحو الاستثمار والإنتاجية الحقيقية، وهذا يتناسب مع أهداف البنوك الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية (١٨).

سادساً: الإجارة المنتهية بالتملك:

تعد الإجارة المنتهية بالتملك صيغة تمويلية مستحدثة متوسطة وطويلة الأجل تستخدمها البنوك الإسلامية في تمويل شراء المعدات الرأسمالية للمنشآت في جميع مجالات النشاط الاقتصادي وتلبي هذه الصيغة حاجة العملاء المستثمرين في الحصول على السيولة النقدية لشراء الآلات والمعدات بطريقة الاستئجار من البنك، ومن ثم تؤول ملكية هذه الأصول إلى العميل في نهاية المدة بعد تقدير قيمتها وبعد خصم الإهلاك، وذلك وفق الشروط المتفق عليها في عقد الإجارة..

يتضح مما سبق، أن أمام البنوك الإسلامية فرصاً كبيرة في توظيف أموالها في مختلف المجالات والأنشطة الاستثمارية والإنتاجية، وفق صيغ استثمارية وتمويلية متعددة ، تستطيع من خلالها البنوك الإسلامية أن تحقق أهدافها المتعلقة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية التي أنشئت من أجلها، ولكن هناك جدل كبير في محدودية استخدام تلك الصيغ الاستثمارية والتمويلية المتاحة من البنوك الإسلامية عامةً، والبنوك الإسلامية في اليمن خاصة. وهذا ما سوف تحاول الدراسة معرفته في الجزء التطبيقي لصيغ الاستثمار الإسلامي في البنوك الإسلامية اليمنية.

المبحث الثالث

صيف الاستثمار في البنوك الإسلامية اليمنية.

يتناول هذا المبحث الجانب التطبيقي لصيغ الاستثمار والتمويل الإسلامي المعمول بها في البنوك الإسلامية اليمنية، لمعرفة مدى استخدام تلك البنوك لصيغ الاستثمار المتاحة، وذلك بتحليل وتقييم عمليات الاستثمار المختلفة الواردة في الميزانيات العمومية للبنوك محل الدراسة على النحو الآتي:

أولاً: تحليل عمليات المرابحة:

بالنظر إلى الجدول (١) بالملحق الذي يوضح حجم التمويلات والأهمية النسبية لعمليات المراجعة في البنوك الإسلامية اليمنية من ٢٠٠٥ إلى ٢٠١١م ، يتضح ما يأتي:

- بصورة عامة، بلغت نسبة المراجعة في البنوك الإسلامية مجتمعة حوالي ٨٠% في المتوسط من ٢٠٠٥ إلى ٢٠١١م. وهذا يؤكد أن تمويلات عمليات المراجعة تحتل أهمية نسبية كبيرة من إجمالي التمويلات الأخرى في البنوك الإسلامية في اليمن، بالرغم من تفاوت تلك النسب في التطبيق العملي من بنك لآخر.

- كانت نسبة التمويل بالمراجعة في بنك التضامن الإسلامي الدولي أقل نسبة بين البنوك الإسلامية الأخرى حوالي ٦٤% في المتوسط من إجمالي التمويل. الأمر الذي يعكس تراجع التمويل بالمراجعة من حوالي ٦٨% عام ٢٠١٠م إلى أدنى مستوى لها عام ٢٠١١م، بنسبة بلغت ٤٥%. انظر الجدول (١). ويعد ذلك تحسناً في سياسة توظيف الأموال لدى البنك، والتوجه نحو التنوع في استخدام صيغ الاستثمار الأخرى خاصة؛ إذا ما علمنا أن نسبة التمويل بصيغة المراجعة بلغت حوالي ٨٥% عام ٢٠٠٣م (١٩).

- أما في بنك سبأ الإسلامي، فقد بلغت الأهمية النسبية لعملية التمويل بالمراجعة والاستصناع حوالي ٨٦% في المتوسط من إجمالي التمويل، وتم حساب المراجعة والاستصناع والمقاولات في بند واحد، وذلك كما ورد في ميزانية البنك. وهذا أمر معيب، ومع ذلك كانت نسبة المراجعة هي النسبة الكبيرة مقارنة بالاستصناع، إذ أشارت إحدى الإحصائيات عن تمويل المراجعة والاستصناع في البنك لعام ٢٠٠٥م بصورة منفصلة. وتم حساب نسبة مساهمة كل منهما على حدة، واتضح أن المراجعة استأثرت بحوالي ٨٢%، بينما بلغت نسبة الاستصناع ما يقرب من ٥،٨% (٢٠).

- بلغت نسبة المراجعة في البنك الإسلامي للتمويل من ٢٠٠٥ إلى ٢٠١١م، في المتوسط حوالي ٩٦%، مما يشير إلى اعتماد البنك بصورة رئيسية في توظيف ما لديه من أموال في صيغة المراجعة. وهذا يعد خللاً واضحاً وعدم توازن في محفظة البنك وقصوراً في توظيف الأموال في صيغ استثمارية أخرى.

- فيما بلغت نسبة المراجعة في المتوسط حوالي ٧٧% في بنك اليمن والبحرين الشامل من إجمالي عمليات التمويل ، وهذه النسبة تؤكد اعتماد البنك على التمويل بالمراجعة بصورة أساسية، بالرغم من انخفاض نسبة المراجعة تدريجياً من حوالي ٩٨% عام ٢٠٠٩م، ثم ٨٤% عام ٢٠١٠م، لتصل إلى حوالي ٧٧% عام ٢٠١١م. إلا أن صيغة المراجعة لاتزال تمثل نسبة عالية جداً في محفظة البنك مقارنةً ببقية صيغ الاستثمار الإسلامي الأخرى.

ثانياً: تحليل عمليات المشاركة:

بالنظر إلى الجدول (٢) بالملحق الذي يوضح حجم الاستثمار والأهمية النسبية لعمليات المشاركة في البنوك الإسلامية اليمنية خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠١١م ، يتضح ما يأتي:

- بصورة عامة، بلغت نسبة التمويل بالمشاركة في البنوك الإسلامية مجتمعة حوالي ٤،٨% في المتوسط من ٢٠٠٥ إلى ٢٠١١م. وهذا يؤكد أن استثمارات البنوك الإسلامية بصيغة المشاركة يحتل أهمية نسبية هامشية من إجمالي الاستثمارات الأخرى في البنوك الإسلامية في اليمن، فقد بلغت أقصاها في المتوسط حوالي ٩% في بنك اليمن والبحرين الشامل، وحوالي ٧% في بنك التضامن الإسلامي .

- تمثل نسبة التمويل بالمشاركة في بنك التضامن الإسلامي الدولي حوالي ٧% في المتوسط من إجمالي التمويل، الأمر الذي يعكس انخفاض التمويل بالمشاركة في البنك بشكل عام، بالرغم من ارتفاع نسبة استثمارات المشاركة من ٢% عام ٢٠٠٥م، إلى ١٥% عام ٢٠١١م، إذ ارتفع حجم استثمار المشاركات من ٣٣٦ مليون ريال

عام ٢٠٠٥م، إلى ١٣٦٨٦ مليون ريال عام ٢٠١١م. ويعد ذلك تحسناً نسبياً وبطيئاً في توظيف أموال البنك في استثمارات عقود المشاركة..

- أما في بنك سبأ الإسلامي فقد بلغت الأهمية النسبية لعملية المشاركة حوالي ٠,٨% فقط في المتوسط من إجمالي التمويل، وهي نسبة منخفضة جداً. وتشير بيانات الجدول (٢) إلى تراجع الأهمية النسبية للتمويل بالمشاركة من حوالي ٢% عام ٢٠٠٥م، إلى ٠,٨% عام ٢٠١١م، وانخفاض حجم الاستثمار بالمشاركة في البنك من ٦٩٥ مليون ريال عام ٢٠٠٥م، إلى ٢٤٠ مليون ريال عام ٢٠١١م.

- بلغت نسبة التمويل بالمشاركة في البنك الإسلامي للتمويل من ٢٠٠٥ إلى ٢٠١١م، في المتوسط حوالي ٢%، كما يلاحظ عدم وجود أي استثمارات في عقود المشاركة في بعض الأعوام، ٢٠٠٩م، ٢٠١١م، مما يشير إلى انخفاض استثمارات البنك وتراجعها في صيغة المشاركة من جهة، واعتماد البنك بصورة رئيسة في توظيف ما لديه من أموال في صيغة المرابحة التي بلغت ٩٦% من جهة أخرى. انظر جدول (١).

وهذا يعد خلافاً واضحاً، وعدم توازن في محفظة البنك، وقصوراً في توظيف الأموال في صيف استثمارية أخرى، كالاستصناع، والإجارة المنتهية بالتمليك التي لا وجود لها في محفظة البنك الاستثمارية.

- كما بلغت نسبة التمويل بالمشاركة في المتوسط حوالي ٩% في بنك اليمن والبحرين الشامل من إجمالي التمويل، وهي تشكل أعلى نسبة على مستوى البنوك الإسلامية وعلى مستوى البنك. على الرغم من حدوث تراجع كبير في الأهمية النسبية للمشاركة في البنك من حوالي ٢٠% عام ٢٠٠٥م، إلى أن وصلت إلى ٧% عام ٢٠١١م. وهذا مؤشر واضح يعكس عدم استقرار استثمارات البنك في صيغة المشاركة من ٢٠٠٥ إلى ٢٠١١. فقد انخفض حجم التمويل بالمشاركة من حوالي ١٣٣٧ مليون ريال عام ٢٠٠٥م، إلى أدنى مستوى له حوالي ٦٨٠ مليون ريال عام ٢٠١١م. انظر الجدول (٢).

إن يمكن القول، أن هناك قصوراً واضحاً وتوجه محدوداً في استخدام البنوك الإسلامية اليمنية لصيغة التمويل بالمشاركة، الأمر الذي يقلل من دورها التنموي المنشود، ويبعدها تماماً عن أهدافها المرسومة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويثير العديد من التساؤلات في جدية البنوك الإسلامية ومصداقيتها في المساهمة في تحقيق ذلك..

ثالثاً: تحليل عمليات المضاربة :

بالنظر إلى الجدول (٣) بالملحق الذي يوضح حجم الاستثمار والأهمية النسبية لعمليات المضاربة في

البنوك الإسلامية اليمنية من ٢٠٠٥ إلى ٢٠١١م، يتضح ما يأتي:

- بصورة عامة، بلغت نسبة الاستثمارات بصيغة المضاربة في البنوك الإسلامية مجتمعة حوالي ٣، ٩% في المتوسط من إجمالي التمويل من ٢٠٠٥ إلى ٢٠١١م. وهذا يؤكد أن استثمارات عمليات المضاربة يحتل أيضاً أهمية نسبية صغيرة من إجمالي الاستثمارات الأخرى في البنوك الإسلامية، إذ بلغت أقصاها في المتوسط حوالي ٢٣% في بنك التضامن الإسلامي وحوالي ٤،٧% في بنك سبأ الإسلامي.

- تمثل نسبة التمويل بالمضاربة في بنك التضامن الإسلامي الدولي حوالي ٢٣% في المتوسط من إجمالي التمويل من ٢٠٠٥ إلى ٢٠١١م، وهي تشكل أعلى نسبة على مستوى البنوك الإسلامية وعلى مستوى البنك بعد عمليات المرابحة. كما يلاحظ من بيانات الجدول (٣) وجود تذبذب وعدم استقرار في استثمارات البنك في عقود المضاربة خلال فترة الدراسة، فقد تراجعت نسبة تمويلات المضاربة من حوالي ٣٨% عام ٢٠٠٦م، وهي أعلى نسبة، إلى أن وصلت أدنى مستوى لها ١٥% تقريباً عام ٢٠١٠م، ثم عادت لترتفع عام ٢٠١١م، إلى حوالي ٢٧% من إجمالي

التمويلات المقدمة من البنك، وهي نسبة مرتفعة نسبياً، مما يشير إلى وجود تحسن ملحوظ في توظيف أموال البنك في استثمارات صيغة المضاربة.

- أما في بنك سبأ الإسلامي، فقد بلغت الأهمية النسبية للتمويل بصيغة المضاربة حوالي ٧،٤ % في المتوسط من إجمالي التمويل، وهي نسبة منخفضة جداً إذا ما قورنت بالمراوحة. كما تشير بيانات الجدول (٣) إلى عدم استقرار استثمارات البنك في عمليات المضاربة، إذ بلغت الأهمية النسبية للتمويل بالمضاربة حوالي ١١، ٥% عام ٢٠٠٩م، ثم انخفضت إلى أدنى مستوى ٥، ٦% عام ٢٠١٠م، ثم عادت لترتفع إلى ٩% عام ٢٠١١م. إذن يمكن القول، أن هناك محاولات بطيئة وحذرة في توظيف أموال البنك في صيغة المضاربة، وذلك لما يكتنف تمويل عملية المضاربة من مخاطر يتحملها البنك بمفرده في حالة تحقق أي خسائر.

- بلغت الأهمية النسبية للتمويل بالمضاربة في البنك الإسلامي للتمويل من ٢٠٠٥ إلى ٢٠١١م، في المتوسط ما يقارب من ٢% من إجمالي الاستثمار. انظر جدول (٣). كما يلاحظ عدم ظهور أي استثمارات للبنك في عقود المضاربة في الأعوام ٢٠٠٩م وحتى ٢٠١١م. مما يشير إلى تراجع البنك في استثمارات المضاربة، واعتماده بصورة رئيسة في توظيف ما لديه من أموال في صيغة المراوحة التي بلغت ٩٦%.

- كما بلغت الأهمية النسبية للتمويل بالمضاربة في بنك اليمن والبحرين في المتوسط ما يقارب من ٥% من إجمالي عمليات الاستثمار في البنك، وهي نسبة منخفضة جداً، وتأتي في المرتبة الثالثة من حيث الأهمية النسبية على مستوى البنك. كما يلاحظ من بيانات الجدول (٣)، أن أعلى نسبة للتمويل بالمضاربة بلغت ٩% عام ٢٠٠٩م، إلا أن استثمارات المضاربة لم تظهر في ميزانية البنك عام ٢٠١١م. وهذا يؤكد مرةً أخرى أن الأولوية في عملية الاستثمار والتمويل في البنك تأتي للمراوحة، وتوجه محدود جداً لبعض صيغ التمويل والاستثمار الأخرى.

رابعاً: تحليل عمليات الاستصناع :

بالنظر إلى الجدول (٤) الذي يوضح حجم التمويلات والأهمية النسبية لعمليات الاستصناع في بنك التضامن الإسلامي الدولي من ٢٠٠٥ إلى ٢٠١١م، يتضح ما يأتي:

- اقتصرت عمليات التمويل بالاستصناع على بنك التضامن الإسلامي الدولي، كما يلاحظ من الجدول (٤)، بالإضافة إلى بنك سبأ الإسلامي، إلا أن بنك سبأ لم يفصل بيانات الاستصناع عن المراوحة في الميزانية العمومية للبنك، كما ورد في التقارير السنوية، وإنما دمجت تمويلات المراوحة والاستصناع والمقاولات في بند واحد، كما أشرنا إلى ذلك سابقاً، وهذا يعد معيباً في إعداد ميزانية البنك.

- تأتي عمليات الاستصناع في بنك التضامن في المرتبة الثالثة من بين صيغ الاستثمار الأخرى على مستوى البنك، لتشكّل أهمية نسبية تبلغ في المتوسط حوالي ٧،٧% في أثناء زمن الدراسة.

- حدوث تطور ملحوظ في تمويل عمليات الاستصناع لدى البنك، بلغت أقصاها عام ٢٠١١م، حوالي ١٢%، بمبلغ ١٣٠٠ مليون ريال، مقابل ٣٩٧٨ مليون ريال عام ٢٠٠٥م.

جدول (٤) تمويل عمليات الاستصناع في بنك التضامن للأعوام ٢٠٠٥-٢٠١١م. مليون ريال

بنك التضامن الإسلامي الدولي			بيان
%	الاستصناع	إجمالي التمويل	الأعوام
٦	٣٩٧٨	٦٦١٦٨	٢٠٠٥
٧	٤٢٢١	٦٠٢٦٣	٢٠٠٦
٧	٨٥٣٠	١١٦٣٤٧	٢٠٠٧
٧،٤	٨٢٥٦	١١٠٨٣٤	٢٠٠٨
٦،٥	٦٧٩٩	١٠٤٤٥٦	٢٠٠٩
٧،٤	٨٢٠٩	١١١٤١٠	٢٠١٠
١٢،٦	١١٣٠٠	٨٩٤٤٧	٢٠١١
٧،٧%	-	-	المتوسط

المصدر: من إعداد الباحث استناداً للتقارير السنوية.

خامساً: تحليل عمليات الإجارة المنتهية بالتمليك:

بالنظر إلى الجدول (٥) الذي يوضح حجم التمويل والأهمية النسبية لعمليات الإجارة المنتهية بالتمليك في البنوك الإسلامية اليمنية من ٢٠٠٥ إلى ٢٠١١م، يتضح ما يأتي:

- بصورةٍ عامة، بلغت الأهمية النسبية لتمويل عمليات الإجارة المنتهية بالتمليك في البنوك الإسلامية مجتمعة حوالي ٢% في المتوسط من إجمالي التمويل من ٢٠٠٥ إلى ٢٠١١م. وهذا يشير إلى أن التمويل بالإجارة المنتهية بالتمليك يحتل أهمية نسبية صغيرة جداً من إجمالي التمويلات الأخرى في البنوك الإسلامية في اليمن، بلغت أقصاها في المتوسط ٦% في بنك سبأ الإسلامي.

- تمثل نسبة الإجارة المنتهية بالتمليك في بنك التضامن الإسلامي حوالي ٤،٤% في المتوسط من إجمالي التمويل، وهي نسبة ضئيلة جداً لم تتجاوز ٦،٦% من ٢٠٠٥ إلى ٢٠١١م. أي أن البنك لا يولي اهتماماً كبيراً بالاستثمار في صيغة الإجارة، إذ تشير بيانات الجدول (٥) إلى عدم استقرار استثمارات البنك في صيغة الإجارة المنتهية بالتمليك طوال فترة الدراسة.

- أما في بنك سبأ الإسلامي، فقد بلغت الأهمية النسبية للتمويل بصيغة الإجارة المنتهية بالتمليك حوالي ٦% في المتوسط من إجمالي التمويل، وهي تشكل أعلى نسبة على مستوى البنوك الإسلامية في اليمن وعلى مستوى البنك بعد عمليات المضاربة. كما يلاحظ من بيانات جدول (٥)، أن هناك تطوراً ملحوظاً شهدته استثمارات البنك في عمليات الإجارة في زمن الدراسة، حيث ارتفعت الأهمية النسبية من حوالي ٢% عام ٢٠٠٥م، لتصل إلى ١٢% عام ٢٠٠٩م، ثم تراجعت قليلاً إلى ٩% عام ٢٠١١م. كما تطور أيضاً إجمالي الاستثمار من ٤٥١ مليون ريال عام ٢٠٠٥م، لتصل إلى ٢٨٩٦ مليون ريال عام ٢٠١١م.

- بلغت الأهمية النسبية للتمويل بالإجارة في بنك اليمن والبحرين الشامل من ٢٠٠٥ إلى ٢٠١١م، في المتوسط ٦،٦% من إجمالي الاستثمار. كما يلاحظ من الجدول عدم ظهور أي استثمارات للبنك في الأعوام ٢٠٠٧م، وحتى ٢٠٠٩م. مما يشير إلى تراجع استثمارات البنك وعدم استقرارها في عمليات الإجارة.

جدول (٥) تمويل عمليات الإجارة المنتهية بالتمليك والأهمية النسبية في البنوك الإسلامية اليمنية للأعوام ٢٠٠٥-٢٠١١م.

القيمة مليون ريال

بيان	بنك التضامن الإسلامي الدولي			بنك سبأ الإسلامي			بنك اليمن والبحرين الشامل		
	إجمالي التمويل	الإجارة المنتهية بالتمليك	%	إجمالي التمويل	الإجارة المنتهية بالتمليك	%	إجمالي التمويل	الإجارة المنتهية بالتمليك	%
٢٠٠٥	٦٦١٦٨	٤٢٨	٠.٦	٢٣٩٧٧	٤٥١	١.٩	٦٧٧٨	١٢٥	١.٨
٢٠٠٦	٦٠٢٦٣	٢٥١	٠.٤	٢٠٢١٠	٨٦٥	٤.٣	٢٢٨٠٧	٨١	٠.٤
٢٠٠٧	١١٦٣٤٧	٧٣	٠.٦	٢٤٦٥٨	٩٩٤	٤	٧٧٨٠	-	-
٢٠٠٨	١١٠٨٣٤	٣٦٣	٠.٣	٢٩٥٢٦	٨١٩	٢.٨	٩٨٥٤	-	-
٢٠٠٩	١٠٤٤٥٦	٦٣٩	٠.٦	٣٧٨٦٦	٤٥٧٣	١٢	١٠٨٤٨	-	-
٢٠١٠	١١١٤١٠	٥٣٢	٠.٥	٤٤٢٠٥	٣٦٣٧	٨	١٣٩٨١	١.٣	٠.١
٢٠١١	٨٩٤٤٧	٣٠٥	٠.٣	٣٢٥٩٥	٢٨٩٦	٨.٩	٩٧٢٠	١.٦	٠.٢
المتوسط	-	-	٠.٤%	-	-	٦%	-	-	٠.٦%

المصدر: من إعداد الباحث استناداً للتقارير السنوية ٢٠٠٥-٢٠١١.

ونخلص مما سبق إلى القول مرةً أخرى، بأن الأولوية في توظيف أموال البنوك الإسلامية في اليمن، تتمثل في استخدام صيغة المرابحة بشكلٍ أساسي لدى جميع البنوك الإسلامية، وتحتل أهمية نسبية كبيرة من إجمالي التمويلات المقدمة من البنوك، بينما تحتل صيغ الاستثمار والتمويل الأخرى في البنوك الإسلامية اليمنية أهمية نسبية صغيرة تتفاوت من بنكٍ لآخر، وتتعدى بعض صيغ الاستثمار كليةً من محفظة بعض البنوك الإسلامية.

النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج:

توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج نوجزها على النحو الآتي:

- (١) المفهوم الإسلامي للاستثمار يختلف عن المفهوم الاقتصادي من حيث أن له ضوابط أخلاقية مستمدة من أحكام الشريعة الإسلامية التي تراعي حاجات الفرد المسلم والمجتمع على حد سواء، ويتفقان من حيث الهدف من الاستثمار في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- (٢) أمام البنوك الإسلامية العديد من صيغ الاستثمار والتمويل الإسلامي، تستطيع بواسطتها أن تحقق الأهداف المتعلقة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية بما يتماشى مع المفهوم الإسلامي للاستثمار وهدف إنشاء البنوك الإسلامية.

- (٣) تستطيع البنوك الإسلامية من تطبيق صيغ الاستثمار والتمويل المتاحة أن تقدم التمويل المناسب للقطاعات الصناعية والزراعية وقطاع المقاولات والعقارات وتمويل النشاط التجاري والحرفي...
- (٤) تظل صيغة المربحة الصيغة التمويلية الأساسية في توظيف البنوك الإسلامية اليمنية لأموالها، إذ تحتل المرتبة الأولى في التوظيفات الاستثمارية لدى جميع البنوك الإسلامية في اليمن بنسب متفاوتة في مستوى التطبيق تصل في بعض البنوك قرابة ٩٦% حداً أعلى، وحوالي ٦٥% حداً أدنى، ومانسبته ٨٠% تقريباً متوسطاً عاماً لجميع البنوك الإسلامية في اليمن في زمن الدراسة.
- (٥) هناك توجه محدود جداً وهامشي لدى البنوك الإسلامية اليمنية لاستخدام بعض صيغ الاستثمار الإسلامي الأخرى، ناهيك عن عدم استخدام صيغة الاستصناع والإجارة في بعض البنوك الإسلامية.
- (٦) عدم استخدام البنوك الإسلامية في اليمن لصيغة بيع السلم التي تعد من صيغ الاستثمار والتمويل المهمة في تمويل القطاع الزراعي على وجه الخصوص.
- (٧) تحتل عملية الاستثمار بالمضاربة في بنك التضامن الإسلامي المرتبة الثانية بعد المربحة بنسبة ٢٣%، والمرتبة الأولى في التطبيق بين البنوك الإسلامية في اليمن.

ثانياً: التوصيات:

- (١) ضرورة تقليص البنوك الإسلامية اليمنية الاعتماد في الاستخدام على صيغة المربحة، والتوجه بجدية نحو توظيف مواردها المالية في صيغ الاستثمار الإسلامي الأخرى التي تتناسب مع أهداف ظهور البنوك الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- (٢) العمل على إدخال الأساليب التكنولوجية الحديثة في العمل المصرفي، وتوفير الكوادر المتخصصة المؤهلة والمدربة على العمل المصرفي الإسلامي بشكل خاص.
- (٣) التفكير بجدية في إمكانية الاندماج بين البنوك الإسلامية في كيانات مصرفية كبيرة، وذلك لما يوفره الاندماج من إمكانيات وقدرات مالية هائلة، تستطيع بواسطته تمويل المشروعات الاستثمارية الكبيرة التي تحتاج إلى قدرات مالية ضخمة.
- (٤) الاهتمام بتطوير دراسات الجدوى الاقتصادية في البنوك الإسلامية اليمنية بمختلف جوانبها الفنية والتسويقية والبيئية والإدارية والتنظيمية والمالية، والاستعانة بالمتخصصين والخبراء من الكوادر العلمية المؤهلة.

الهوامش

- (١) الماحي، عصام الزين (٢٠٠٤)، تقييم عمليات المصارف الإسلامية في أسواق الأوراق المالية المحلية والأجنبية و أسواق المعادن الثمينة، الملتقى السنوي الإسلامي السابع، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية الذي ينظمه معهد التدريب المالي والمصرفي التابع للأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان، الأردن، ص ٣.
- (٢) مطر، محمد (١٩٩٩)، إدارة الاستثمارات الإطار النظري والتطبيقات العملية، ط ٢، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص ٩.
- (٣) رمضان، زياد (١٩٩٨)، مبادئ الاستثمار الحقيقي والمالي، ط ١، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ص ١٣.

- (٤) الرشيدات، ممدوح(٢٠٠٤)، التشريعات المالية والمصرفية في الأردن، ط ٢، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص٣٢٠.
- (٥) عبد الحميد، عبد المطلب(٢٠١٠)، مبادئ وسياسات الاستثمار، ط١، الدار الجامعية، الإسكندرية، ص٢١.
- (٦) المرجع السابق نفسه، ص٢٢، ص٢٥.
- (٧) حردان، طاهر(١٩٩٧)، مبادئ الاستثمار، المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص١٥.
- (٨) الطراد، إسماعيل(٢٠٠٤)، التشريعات المالية والمصرفية في الأردن، ط٣، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص١٩٧.
- (٩) حماد، حمزة(٢٠٠٩)، مخاطر الاستثمار في المصارف الإسلامية: مفهومه، طبيعته، مصادره، وأثاره، مجلة البيان، العدد٢٥٩، الرياض، ص١٠٤.
- (١٠) فرح، عبد الفتاح(٢٠٠٠)، رؤية إستراتيجية لعمل البنوك الإسلامية في ظل العولمة، مجلة أفاق اقتصادية، العدد اتحاد غرف التجارة والصناعة، الإمارات العربية المتحدة، ص٥٥.
- (١١) عبد الحميد، عبد المطلب، مرجع سبق ذكره، ص٤٢٩.
- (١٢) الأفندي، محمد أحمد(٢٠٠٦)، النقود والبنوك والاقتصاد النقدي، مكتبة الأمين، صنعاء، ص١٥٨.
- (١٣) المكاوي، محمد محمود(٢٠٠٩)، البنوك الإسلامية(النشأة-التمويل-التطوير)، ط١، المكتبة العصرية، جمهورية مصر العربية، ص٦٥.
- (١٤) بوقري، عادل عبد الرحمن(٢٠٠٥)، مخاطر صيغ التمويل التجارية الإسلامية في البنوك السعودية، رسالة دكتوراه منشوره، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، ص١٣.
- (١٥) محمد، يوسف كمال(١٩٩٨) المصرفية الإسلامية(الأزمة والمخرج)، فقه الاقتصاد النقدي(٢)، ط٣، دار النشر للجامعات، مصر، ص٨٩، ص٩٠.
- (١٦) فرحان، حسن ثابت(٢٠٠٦)، البنوك الإسلامية-النشأة والتطور: الحالة اليمنية أنموذجاً، مجلة كلية التجارة والاقتصاد، جامعة صنعاء، العدد (٢٦)، سبتمبر ٢٠٠٦، ص١١.
- (١٧) المكاوي، مرجع سبق ذكره، ص١١٦.
- (١٨) المرجع السابق نفسه، ص٩٨.
- (١٩) بنك التضامن الإسلامي الدولي، التقرير السنوي ٢٠٠٣م.
- (٢٠) بنك سبأ، التطورات في الميزانية العمومية للبنك للأعوام ١٩٩٨-٢٠٠٥، ص١٧.

المراجع:

أولاً: الكتب:

- المكاوي، محمد محمود (٢٠٠٩)، البنوك الإسلامية (النشأة-التمويل-التطوير)، المكتبة العصرية، ط ١، جمهورية مصر العربية.
 - رمضان، زياد (١٩٩٨)، مبادئ الاستثمار الحقيقي والمالي، ط ١، دار وائل للنشر، عمان، الأردن.
 - الطراد، إسماعيل (٢٠٠٤)، التشريعات المالية والمصرفية في الأردن، ط ٣، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
 - الأفندي، محمد أحمد (٢٠٠٦)، النقود والبنوك والاقتصاد النقدي، مكتبة الأمين، صنعاء.
 - الرشيدات، ممدوح (٢٠٠٤)، التشريعات المالية والمصرفية في الأردن، ط الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
 - عبد الحميد، عبد المطلب (٢٠١٠)، مبادئ وسياسات الاستثمار، الدار الجامعية، الطبعة الأولى، الإسكندرية.
 - مطر، محمد (١٩٩٩)، إدارة الاستثمارات الإطار النظري والتطبيقات العملية، ط ٢، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
 - حردان، طاهر (١٩٩٧)، مبادئ الاستثمار، المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
 - محمد، يوسف كمال (١٩٩٨)، المصرفية الإسلامية (الأزمة والمخرج)، فقه الاقتصاد النقدي (٢)، ط ٣، دار النشر للجامعات، مصر.
- ثانياً: الرسائل والمجلات العلمية:
- فرحان، حسن ثابت (٢٠٠٦)، البنوك الإسلامية-النشأة والتطور: الحالة اليمنية أمودجاً، مجلة كلية التجارة والاقتصاد، جامعة صنعاء، العدد (٢٦)، سبتمبر ٢٠٠٦.
 - فرح، عبد الفتاح (٢٠٠٠)، رؤية إستراتيجية لعمل البنوك الإسلامية في ظل العولمة، مجلة أفق اقتصادية، العدد اتحاد غرف التجارة والصناعة، الإمارات العربية المتحدة.
 - حماد، حمزة (٢٠٠٩)، مخاطر الاستثمار في المصارف الإسلامية: مفهومه، طبيعته، مصادره، وأثاره، مجلة البيان، العدد ٢٥٩، الرياض.
 - بوقري، عادل عبد الرحمن (٢٠٠٥)، مخاطر صيف التمويل التجارية الإسلامية في البنوك السعودية، رسالة دكتوراه منشوره، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية.
- ثالثاً: المؤتمرات والندوات العلمية:
- الماحي، عصام (٢٠٠٤)، تقييم عمليات المصارف الإسلامية في أسواق الأوراق المالية المحلية والأجنبية و أسواق المعادن الثمينة، الملتقى السنوي الإسلامي السابع، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية الذي ينظمه معهد التدريب المالي والمصرفي التابع للأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان، الأردن.
- رابعاً: التقارير السنوية:
- التقارير السنوية لبنك التضامن الإسلامي الدولي خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠١١.
 - التقرير السنوي لبنك التضامن الإسلامي الدولي ٢٠٠٣.
 - التقارير السنوية لبنك سبأ الإسلامي ا خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠١١.
 - التقارير السنوية للبنك الإسلامي للتمويل والاستثمار خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠١١.
 - التقارير السنوية لبنك اليمن والبحرين الشامل خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠١١.

جدول (١) تمويل عمليات المراجعة والأهمية النسبية في البنوك الإسلامية اليمنية
للأعوام ٢٠٠٥-٢٠١١.

القيمة بالمليون ريال

بيان	بنك التضامن الإسلامي الدولي			بنك سبأ الإسلامي			البنك الإسلامي للتمويل والتنمية			بنك اليمن والبحرين الشامل		
	إجمالي التمويل	المراجعة	%	إجمالي التمويل	المراجعة	%	إجمالي التمويل	المراجعة	%	إجمالي التمويل	المراجعة	%
٢٠٠٥	٦٦١٦٨	٤٣٠٣٣	٦٥	٢٣٩٧٧	٢١٢٠٢	٨٨	٧٦٩٨	٦٨٣٦	٨٩	٦٧٧٨	٥٢٧٣	٧٨
٢٠٠٦	٦٠٢٦٣	٦١٠٨٧	٦٨	٢٠٢١٠	١٨٧٣١	٩٤	٦٦٠٧	٦٠١٢	٩١	٢٢٨٠٧	٤٧٩٩	٢١
٢٠٠٧	١١٦٣٤٧	٧٧٩٣٧	٦٧	٢٤٦٥٨	٢٢٢٥٠	٩٠	٨٦٠٨	٨٣٥٩	٩٧	٧٧٨٠	٦٩٠٤	٨٩
٢٠٠٨	١١٠٨٣٤	٧١٦٤٧	٦٥	٢٩٥٢٦	٢٥٣١	٨٦	٧٤٥٤	٧٠٥٢	٩٥	٩٨٥٤	٩٠٩٠	٩٢
٢٠٠٩	١٠٤٤٥٦	٦٩٣١٧	٦٦	٣٧٨٦٦	٢٨٧٣٢	٧٦	٧٧٨٩	٧٧٨٩	١٠٠	١٠٨٤٨	١٠٦٧٨	٩٨
٢٠١٠	١١١٤١٠	٧٥٥٤٨	٦٨	٤٤٢٠٥	٣٧٨٦٣	٨٦	٧٣٨٨	٧٢٧٥	٩٨	١٣٩٨١	١١٦٧٧	٨٤
٢٠١١	٨٩٤٤٧	٣٩٩٦٨	٤٥	٣٢٥٩٥	٢١٥٢٧	٨١	٦٩٤٥	٦٩٤٥	١٠٠	٩٧٢٠	٧٤٧٢	٧٧
المتوسط	-	-	٦٤	-	-	٨٦	-	-	٩٦	-	-	٧٧

المصدر: من إعداد الباحث استناداً إلى التقارير السنوية ٢٠٠٥-٢٠١١.

* حسب المراجعة والاستصناع والمقاولات في بند واحد في ميزانية البنك.

جدول (٢) استثمارات عمليات المشاركة والأهمية النسبية في البنوك الإسلامية اليمنية
للأعوام ٢٠٠٥-٢٠١١.

القيمة بالمليون ريال.

بيان	بنك التضامن الإسلامي الدولي			بنك سبأ الإسلامي			البنك الإسلامي للتمويل والتنمية			بنك اليمن والبحرين الشامل		
	إجمالي الاستثمار	المشاركة	%	إجمالي الاستثمار	المشاركة	%	إجمالي الاستثمار	المشاركة	%	إجمالي الاستثمار	المشاركة	%
٢٠٠٥	٦٦١٦٨	١٣٣٦	٢	٢٣٩٧٧	٦٩٥	٢.٩	٧٦٩٨	٣٤٦	٤.٥	٦٧٧٨	١٣٣٧	٢٠
٢٠٠٦	٦٠٢٦٣	١٥٤٦	٢.٦	٢٠٢١٠	٧٨	٠.٤	٦٦٠٧	١٠٤	١.٦	٢٢٨٠٧	١٤٢٩	٦.٣
٢٠٠٧	١١٦٣٤٧	٥٦٤٦	٤.٩	٢٤٦٥٨	١٦	٠.٦	٨٦٠٨	١٠٥	١.٢	٧٧٨٠	٨٥٧	١١
٢٠٠٨	١١٠٨٣٤	٧١٥٦	٦.٥	٢٩٥٢٦	١٩٨	٠.٦	٧٤٥٤	٣٩٦	٥.٣	٩٨٥٤	٧٥٤	٧.٧
٢٠٠٩	١٠٤٤٥٦	٩٦٤٧	٩	٣٧٨٦٦	٢٢٥	٠.٦	٧٧٨٩	-	-	١٠٨٤٨	٦٦٠	٦
٢٠١٠	١١١٤١٠	١٠٨٩٥	٩.٨	٤٤٢٠٥	٢١٣	٠.٥	٧٣٨٨	١١٣	١.٥	١٣٩٨١	٩٥٣	٦.٨
٢٠١١	٨٩٤٤٧	١٣٦٨٦	١٥	٣٢٥٩٥	٢٤٠	٠.٧	٦٩٤٥	-	-	٩٧٢٠	٦٨٠	٧
المتوسط	-	-	٧	-	-	٠.٨	-	-	٢.٠	-	-	٩.٣

المصدر: من إعداد الباحث استناداً إلى التقارير السنوية ٢٠٠٥-٢٠١١.

جدول (٣) استثمارات عمليات المضاربة والأهمية النسبية في البنوك الإسلامية اليمنية
للأعوام ٢٠٠٥-٢٠١١م.

القيمة مليون ريال

بنك اليمن والبحرين الشامل			البنك الإسلامي للتمويل والتنمية			بنك سبأ الإسلامي			بنك التضامن الإسلامي الدولي			بيان
%	المضاربة	إجمالي الاستثمار	%	المضاربة	إجمالي الاستثمار	%	المضاربة	إجمالي الاستثمار	%	المضاربة	إجمالي الاستثمار	الأعوام
٦	٤٣	٦٧٧٨	٦.٧	٥١٥	٧٦٩٨	٦.٨	١٦٢٩	٢٣٩٧٧	٢٦	١٧٣٩٣	٦٦١٦٨	٢٠٠٥
٧	٩.٩	١٠.٨٤٨	٧.٤	٤٩١	٦٦.٧	٢.٧	٥٣٦	٢٠.٢١٠	٣٨	٢٣١٥٨	٦٠.٢٦٣	٢٠٠٦
٢.٤	٩.٩	١٣٩٨١	١.٧	١٤٥	٨٦.٨	٥	١٢٤٧	٢٤٦٥٨	٢٠	٢٤١٦١	١١٦٣٤٧	٢٠٠٧
١	-	٩٧٢٠	٠.٨	٦.٥	٧٤٥٤	١١	٣٢٠.٨	٢٩٥٢٦	٢١	٢٣٤١٢	١١.٨٣٤	٢٠٠٨
٩	-	-	-	-	٧٧٨٩	١١.٥	٤٣٣٦	٣٧٨٦٦	١٧	١٨.٥٤	١٠.٤٤٥٦	٢٠٠٩
٧	-	-	-	-	٧٣٨٨	٥.٦	٢٤٩٢	٤٤٢٠.٥	١٥	١٦٢٢٦	١١١٤١٠	٢٠١٠
-	-	-	-	-	٦٩٤٥	٩	٢٩٣٢	٣٢٥٩٥	٢٧	٢٤١٨٨	٨٩٤٤٧	٢٠١١
٤.٦	-	-	٢.٢	-	-	٧.٤	-	-	٢٣	-	-	المتوسط

المصدر: من إعداد الباحث استناداً إلى التقارير السنوية ٢٠٠٥-٢٠١١.